الأصوليات بدأت تنحسر؟

بقلم غسان سلامة

هل وصلت الحركات الاصولية في العالم الاسلامي الى حدها الاقصى فبدأت مرحلة انحسارها وأفولها؟ يبدو التساؤل مشروعا اذا نظر الواحد منا في عدد من المؤشرات المحلية التي تسارعت خلال الفترة الاخيرة.

ففي الجزائر، وبعد سنوات من العنف والقمع، يبدو النظام العسكري القائم قويا، او على الاقل، اقوى من أي يوم مضى خلال العقد المنصرم، اي منذ احداث خريف ١٩٨٨ التي بدأت مسيرة تقويضه. قد لا يسيطر الحكم الجزائري على كل بقاع البلاد، وقد لا يولّد في نفوس الجزائريين الكثير من المودة والاحترام، ولكنه قائم بينما اضمحلت بدائله. ويحظى النظام القائم اليوم بنوع من التوافق العربي والدولي على دعم بقائه، بينما يتزايد عدد الشركات النفطية والغازية الساعية للتفاهم معه وللاستثمار في استخراج خيراته من الطاقة. اما في الداخل، فيبدو النظام ثابتا لدرجة تمكنه من تنظيم انتخابات رئاسية، ثم نيابية معقولة ان لم تكن مثالية، بينما يتهيأ لانتخابات محلية في الخريف المقبل، وهو يبدو ثابتا لدرجة ان سمح لنفسه باطلاق حرية بعض مناوئيه من قادة "الانقاذ" وعلى رأسهم الشيخان مدني وحشاني. اما القوى الاصولية فتبدو متبعثرة، متخاصمة، فبينها من التصق بالحكم العسكري حتى امسى نوعا من الاداة في يده، مثل حركة "حماس" التي يقودها الشيخ نحناح. ومنها من يبدو مصمما على المهدنة، مستعدا للرضوخ لتغير ميزان القوى كجلّ قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ» ومنها من يستمر يعارض وينفي الشرعية عما هو قائم بل يسعى لاسقاطه بالنار والحديد.

اما في مصر، التي عرفت، هي الاخرى، نشاطا اصوليا محموما خلال عقدين من الزمن، فيبدو ان هناك ميلا متزايدا عند عدد من قادة التنظيمات المسلحة، ولا سيما "الجهاد" و"الجماعة الاسلامية" للتخلي، ولو الموقت، عن السلاح. واذا كان ما زال من الصعب الجزم في صحة هذه المعلومات، وفي حرية قرار مساجين ليمان طرة، وقدرتهم على اقناع زعماء الجماعات في المنافي المختلفة بضرورة المهدنة مع قوى الامن، فان من الواضح ان مرحلة الانقضاض على الدولة المصرية قد مرت، وان قوى الامن والقضاء وفئات واسعة من الرأي العام قد تآلفت لوضع الجماعات الاصولية المسلحة في حالة انكفاء عامة، بينما تشهد السياحة في مصر، والاقتصاد المصري عموما هبة كبيرة يلمسها المرء بسهولة منذ نزوله "ميناء القاهرة الجوي". واذ تتكرر مآسي الاحزاب المضحكة بين ترخيص ومنع، وتوحد وانشقاق، تبدو السلطة متمكنة من حربها على "الجماعات" كما لم تكن لسنتين او ثلاث مرت.

وان نحن انتقلنا الى الاردن لوجدنا ان التيار الاصولي الذي كان سبّاقا عام ١٩٨٩ الى الدخول في

- التتمة في الصفحة ١٨ -

◄ الأصوليات بدأت تنحسر؟

– تتمة المنشور في الصفحة ١ –

خضم اللعبة الانتخابية، ليحصد اربعين في المئة من المقاعد، رأى موقعه يتراجع عام ١٩٩٣ الى نحو النصف (١٧ مقعدا) وهو بات يميل اليوم الى مقاطعة الانتخابات المقبلة المزمع عقدها في الخريف. والواضح ان الحركة الاصولية التي كان لها في المملكة الهاشمية من الامتيازات ما عزّ على غيرها الفوز به، قد عجزت في الواقع عن منع النظام من تشديد القيود على العمل النقابي وعلى حرية التعبير، كما فشلت في تنظيم مواجهة حقيقية لخطوات التطبيع الاردني مع اسرائيل، رغم ما يبدو من ميل واسع في الرأي العام الاردني لمحاربة التطبيع او على الاقل للتأفف من الاشتراك فيه.

اما في تركيا فقد وضع العسكر حدا لنحو سنة من "حكم" اربكان، زعيم حزب الرفاه. ومن زار انقره خلال العام الماضي عاد ولا شك بما عدنا به من شعور بأن الامور الكبرى، وبعض الصغرى ايضا، لم تكن يوما بين يدي رئيس الحكومة. فالقضايا العسكرية كانت وقفا على الجيش الذي راح يتدخل ايضا في عدد من المسائل الديبلوماسية (ولا سيما مع اسرائيل وايران واليونان) بينما شكل رجال الاعمال نوعا من اللوبي الخاص بهم الذي فرض نفسه على الحكومة وخصوصاً في مجال العلاقة مع الاتحاد الاوروبي. ومهما كان من أمر "الرفاه"، فإن وجوده في الحكومة قد انتهى بمزيج من الضغط العسكري شبه الانقلابي، والمناورات السياسية الرديئة (من كلا الجانبين) والرشوة الواسعة التي اغدقت على انصار حليفة اربكان تانسو شيلر. وفي انتظار انتخابات جديدة قد تعطي "الرفاه" تمثيلا اوسع، او خطوات عسكرية مكشوفة اكثر من السابق، فالواقع ان اربكان عجز عن مواجهة ضغط الجيش المعادي له ولما يمثل.

وقد يتوسع المرء في الاستقصاء فيضيف حالة اليمن، حيث عجز اصوليو الشيخ الزنداني عن تحسين مواقعهم النيابية (بل على الحفاظ على كل مقاعدهم) رغم اهلية عدد كبير من مرشحيهم، ومن تقديماتهم الاجتماعية البارزة للعيان، ناهيك بانسحاب الحزب الاشتراكي من المعركة الذي فتح لهم ابواب اختراق الجنوب اليمني. ولكن نتائج انتخابات الربيع الماضي جاءت لتخيب امالهم ولتعطيهم صورة واضحة عن وزنهم الاقلي في السياسة اليمنية. كما يمكننا استذكار الانتخابات الفلسطينية في مطلع ١٩٩٦، والانتخابات اللبنانية (على عللها التي لا تعد ولا تحصى) للتوصل الى خلاصات مشابهة جوهرها ان الحركات الاصولية على تنوعها وتعددها ليست حاليا في مرحلة صعود، بل ربما انها بدأت مرحلة الانحسار والافول.

ويقيني ان هذه الخلاصة تنطبق ايضا على ايران نفسها. صحيح ان الانتخاب فيها كان مقيدا بمن اختاره مجلس الخبراء من مرشحين مقبولين، صحيح ايضا ان الرئيس المنتخب معمم ابن معمم، عمل للثورة قبل حصولها ومنذ فوزها بالدولة. لكن اهمية فوز خاتمي تتضاءل بالذات لأنه لمح الى قدر من الليبرالية، بل لأن رجال الحوزات في اكثريتهم الساحقة دعوا لانتخاب خصمه. واذا كان من الطبيعي ان تصوّت معظم النساء لرجل دعا لتخفيف عزلتهم، واذا كان ايضا طبيعيا ان تصوّت الاقليات الايرانية لرجل بدأ حملته الانتخابية بتطمينها، فمن المثير للانتباه ان يصوّت اكثر من نصف افراد "الحرس الثوري" الايراني لمصلحة خاتمي رغم عمل قيادة الحرس، ودعوة مرشدها للاقتراع لمصلحة ناطق نوري، مما يشير، بين دلائل اخرى، الى ان انتخاب خاتمي يمثّل اكثر بكثير من مجرد تفضيل رجل دين على آخر، او نوع من الهوى الطارئ برجل. انها دعوة الى الخروج من المسارات السائدة في السياسة والمجتمع قد تتجاوز في وضوحها، بل في حدتها، امكان الرئيس المنتخب على التماهي معها او عن محاولة تلبيتها.

وضع زميلنا اوليفيه روا قبل فترة كتاباً عن "فشل الإسلام السياسي" وأخذ عليه العنوان، لأن الكتاب صدر والحركة الاصولية تبدو وكأنها ما زالت في مرحلة صعود وتنام. غير ان قارئ الكتاب (وهو اكثر وثوقاً في حديثه عن ايران وآسيا الوسطى منه عن التجارب "العربية") يلمس ما عنى الكاتب بكلمة "فشل". فالمقصود ليس الغاء امكان وصول الاصوليين للحكم في هذا البلد او ذاك، عن طريق الانتخاب الحر (كما بدا ممكناً في تركيا او الجزائر) او عن طريق الانقلاب العسكري (كما جرى في السودان) او عن طريق الانتفاضة الشعبية المسلحة (كما بدا وكأنه حاصل لفترة في مصر والجزائر، وربما في ليبيا، وقبلها في سوريا). انما القصد هو ان ما يسمى اجمالاً بالتيار الاصولي قد فشل في تحديد مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي (بل حتى ثقافي) يعالج من خلاله بنجاح ما عجزت التيارات الايديولوجية الاخرى عن حلّه من مشاكل ومعضلات. وقد بدا هذا الارتباك واضحاً في سياسات ايران الاقتصادية المتناقضة طوال عقدين، كما في ضحالة السياسات التي يتبعها السودان في مجال التنمية منذ ١٩٨٩، ناهيك بسنة اربكان الشديدة الالتباس على رأس الحكومة التركية... دون ذكر حركة طالبان الافغانية طبعاً وما تذكره الصحافة عن يوميات النظام التي تسعى لانشائه.

لا يقع الفشل اذن في جوهره، في صدق القيمين على هذه الحركات، ولا في اهمية الصدى الشعبي الذي قد تلقاه حركاتهم، بل هو يقع في نوع من الخواء العملي حين يتعلّق الامر بالتصدي للقضايا الحقيقية التي تعيشها تلك البلدان التي يتنطح الاصوليون لحكمها. اذ ليس هناك من برنامج اقتصادي اسلامي يمكن التوافق عليه او الحكم بنجاحه. وليس هناك من مؤسسات سياسية منبثقة من الفقه والتراث يمكن الجزم بصوابها في المطلق او بفعاليتها اليوم. وليس هناك من تنظيم للمجتمع يمكن الركون اليه. بل ان غالباً ما ينحصر برنامج تلك الحركات برغبة جامحة بالوصول للحكم. واذا كان هذا الهدف مشروعاً، فانه ايضاً عاجز عن ان يمثل رباطاً وثيقاً بين العاملين له، او بينهم وبين الناس. والواقع اننا حاولنا جاهدين لعقد واكثر للعثور على مواد فقهية وفكرية تسمح بالقول ان لهذه الحركات برنامجا يميزها وعدنا بالاجمال باقتناع انها ولّفت مزيجاً من الافكار الوطنية واليسارية وبعضاً من ادبيات العالم الثالث وادمجتها في لفة دينية لاعطائها لوناً من الاصالة الثقافية السطحية. الذين تمكّموا في السابق على خواء الحركات اليسارية من برامج حقيقية للحكم، عليهم اليوم ان يعترفوا بانها كانت، في عدد من مفاصلها، اكثر ابداعاً، واوسع تصوراً، واعمق جدية من عدد من حركات المعارضة الدينية المعاصرة.

ومن المفيد ان ندفع نقدنا الذاتي ابعد من ذلك، فان نوعاً من الخصام نشأ بين الانظمة الحاكمة واغلبية المثقفين المستقلين حول سبل معالجة الحركات الاصولية خلال العقدين المنصرمين. كان اصحاب السلطة يقولون انها معركة مع "الارهاب" او مع حزب يسعى للوصول للسلطة ليس الا. بينما كان جل المثقفين المستقلين يؤكدون على ان هذه الحركات تمثل اليوم المجتمعات الاهلية بما فيها من زخم وحرارة، وبالتالي فان لفة القمع وسبل الامن بالقوة لا تنفع معها بل من الضروري ان تتبنى هذه الانظمة القائمة سياسات اقتصادية واجتماعية تعالج القضايا الجوهرية التي سمحت لهذه الحركات بأن تنشأ وتنمو.

هل كان هذا التوصيف علمياً بالفعل ام ان الانظمة كانت على حق في نظرتها لهذه الحركات بوصفها منافساً تشبه السلطات القائمة اكثر بكثير مما كنا نعتقد؟ تشبهها في ايديولوجيتها التسلطية، في عطشها للحكم، في خواء برامجها، في ديماغوجيتها المفرطة، بل في ميلها الطبيعي لممارسة العنف الاعمى؟ اوليس هذا الشبه المريب هو الذي جعل من معظم البلدان الاسلامية ساحات تصارع فيها النظام مع صنوه الاصولي وسط قدر متزايد من تأفف الناس ولامبالاتهم؟ ثم هل ان مقولة ان القمع لا يحل مشكلة هي صحيحة، او في الاقل دائماً صحيحة، او انها صحيحة مهما كان خصم السلطات القائمة؟ اوليس القمع ناجحاً في تلك الحالات المتزايدة من المواجهة العارية البدائية على السلطة بين انظمة متآكلة مترهلة من جانب وحركات اصولية طامحة من آخر؟ اوليست لغة العنف الرابط المشترك بينهما، بينما عموم المثقفين على قدر من السذاجة، يلهثون وراء اي تحرك في المجتمع ليكون لهم فيه "قرص من عرس" وهم لا يدرون؟

قد لا يكون كل المثقفين على هذه السذاجة، وربما كان مبدعو الادب والشعر والسينما اكثر التصاقا بتحوّل المجتمعات من المحللين والمعلقين. واذا كان الامر كذلك، فمن الاهمية بمكان ان نلاحظ كيف يخرج المتدينون تدريجاً من الافلام الرائعة التي تنتجها ايران حالياً، وكيف يخرج الاصوليون ايضاً الروايات المصرية الصادرة حديثاً، بعدما كانوا قد ملأوا تلك الافلام وهذي الروايات. وقد تكون هذه الاعمال الفنية، ولها مثيلات في تركيا والمغرب، تعبّر عن واقع اكثر ايلاماً مما نعتقد اذ هي تقول اننا دخلنا لعقدين مرا، المرحلة الاصولية وها نحن نخرج منها، بينما القضايا التي عجزنا عن حلها، ما زالت هي اياها، قبل الاصوليين، وعلى ايامهم، وبعد افولهم... هذا ان لم يؤد دخولهم الى الحياة العامة وخروجهم الحالي منها الى مزيد من تعقيدها.

غسان سلامة

٩٧/٧/٢٥